

المحاضرة الخامسة عشر

من مقرر تاريخ التشريع

2- قانون حقوق العائلة:

هذا القانون ظهر في تركيا سنة (1336هـ) الموافق (1917م) وهو قانون خاص بأحكام الأسرة (الزواج والفرقة ونحوها).

ويلاحظ أن هذا القانون لم يكن خاصاً بالمسلمين وحدهم، بل كان عاماً لهم ولغيرهم من الطوائف الأخرى كالمسيحيين والموسويين كل بحسب ملته الخاصة.

كما أنه لم يقتصر على مذهب أبي حنيفة، بل أخذ بعض أحكامه من المذاهب الثلاثة الأخرى المالكية، والشافعية، والحنابلة.

وقد اشتمل هذا القانون على (157) مادة كلها تتعلق بأحكام الزواج، والفرقة، وغيرها مما له صلة بشؤون العائلة.

وإذا كانت مجلة الأحكام العدلية وقانون حقوق العائلة صدرا بصورة رسمية فإن ثمة محاولات فردية أخرى قام بها العلماء لتطبيق الشريعة الإسلامية وإبراز أصالتها، واقتراحها عن القانون الوضعي وهذه المحاولات صدرت في شكل مواد قانونية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية وهي: (مجموعة قدرى باشا القانونية) وكتاب (التشريع الجنائي الإسلامي) لعبدالقادر عودة.

3- مجموعة قدرى باشا القانونية:

هذه المجموعة قام بتأليفها الفقيه الكبير الأستاذ قدرى باشا في مصر.

وكان سبب تأليفه لهذه المجموعة هو الرد على نهج الدولة المصرية وقتها التي اعتمدت القانون المدني الفرنسي قانوناً مما يترتب عليه غضب الجماهير؛ فدفع ذلك الخديوي إسماعيل أن يكلف أحد العلماء بوضع مؤلف يقول فيه بأن هذا القانون مأخوذ من فقه الإمام مالك لإسكات الجماهير الغاضبة، فقام قدرى باشا بوضع هذه المجموعة للرد على ذلك.

وقد اشتملت هذه المجموعة على ثلاثة كتب هي:

- الكتاب الأول: خاص بالمعاملات، باسم (مرشد الحيران في معرفة أحوال الإنسان) ويشمل (941) مادة.
- الكتاب الثاني: خاص بالوقف، باسم (العدل والإنصاف في مشكلات الأوقاف) ويشمل (646) مادة.
- الكتاب الثالث: خاص بالأحوال الشخصية ويحتوى (647) مادة.

4- التشريع الجنائي الإسلامي:

هذا الكتاب صنفه الأستاذ عبدالقادر عودة، أحد رجال القضاء في مصر.

وهو يشمل جزأين: الأول: في القسم الجنائي العام، والثاني: في القسم الخاص وقد قام بالمقارنة بين المذاهب الإسلامية والقوانين الوضعية، ومجموع مواد (689) مادة.

بغية تجديد الفقه الإسلامي في العصر الحديث أنشئت بعض المجمع الفقهية، التي يلتقي فيها كبار علماء الشريعة المختصين ويقدمون أبحاثهم، ثم يتم التشاور فيها والمناقشة، والاستفادة من سائر التخصصات، ثم تصدر التوصيات والنتائج التي تمثل صورة من صور الاجتهاد الجماعي الأقرب إلى الحق والصواب.

ومن هذه المجمع

1- مجمع البحوث الإسلامية في مصر:

أنشأ الأزهر هذا المجمع بمقتضى القانون رقم 103 لسنة 1961م يرأسه شيخ الأزهر، ويتكون من كبار علماء مصر والعالم الإسلامي.

ومهمته: النظر فيما يجد من معاملات ووقائع لبيان حكم الشرع فيها بعد النظر والمناقشة، كما يقوم بنشر التراث الإسلامي وتجليته ليصل للناس خالياً من الشوائب، وحل مشكلات المجتمع والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة. وهو يضم عدة لجان هي: لجنة القرآن والسنة، ولجنة البحوث الفقهية، ولجنة إحياء التراث الإسلامي، ولجنة الدراسات الاجتماعية.

2- مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة التابع لرابطة العالم الإسلامي:

لما كان الهدف هو العناية بالفقه الإسلامي وتجديده وتطوره فقد دعا كثير من العلماء إلى إنشاء مجمع فقهي على نسق المجمع العلمية الأخرى يهدف إلى الأخذ برأي الجماعة، بما يغني عن الاجتهاد الفردي.

وهكذا قدم الشيخ مصطفى الزرقا اقتراحاً لمؤتمر رابطة العالم الإسلامي الذي عقد في مكة سنة (1384هـ) لإنشاء هذا المجمع، وبالفعل أخذت الرابطة بهذا الاقتراح، وأنشأت مجمع الفقه الإسلامي في مكة التابع للرابطة، وله اجتماعات دورية يتناول فيها بحث بعض الموضوعات ذات الأهمية في حياة الأمة الإسلامية.

3- مجمع الفقه الإسلامي بجدة التابع للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

وقد صدر به قرار سنة (1401هـ) ويهدف هذا المجمع إلى: تحقيق الوحدة الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة، ودراسة المشكلات، والعمل على إحياء التراث الإسلامي، وإعداد مشروع علمي يهدف إلى تيسير الفقه، ووضع مسائله في متناول الناس.

4- هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية:

وهي هيئة علمية تتشكل من كبار العلماء بالمملكة، وهي أكبر هيئة دينية وتختص بإبداء الرأي المستند إلى الأدلة الشرعية وإعداد البحوث النافعة والإجابة على أسئلة الناس وغير ذلك.

الموسوعات والدراسات الفقهية

في هذا العصر كثرت الدراسات الفقهية المقارنة، وذلك بعد أن نادي كثير من العلماء بالعودة إلى الدراسة المجردة عن المذهبية.

وبعد أن نال الفقه الإسلامي التقدير الكبير من المؤتمرات العالمية فقد دعت بعض كليات الشريعة والحقوق والجمعيات الحقوقية إلى إيجاد موسوعات فقهية تيسر الفقه على طلابه، وتحقق للعالم الإسلامي بغيته من خلال سهولة الاطلاع على أحكام الفقه الإسلامي، وكذلك وجدت الدراسات الفقهية الفردية التي كان لها ثمار يانعة على الأمة في هذا العصر.

❖ أولاً: أهم الموسوعات الفقهية:

1- موسوعة الفقه الإسلامي الصادرة عن كلية الشريعة الإسلامية بدمشق -سوريا:

في 3-5-1959م صدر مرسوم عن رئاسة الجمهورية في سوريا يقضي بوضع موسوعة للفقه الإسلامي.

فشكلت لجنة تسمى (لجنة موسوعة الفقه الإسلامي) وبدأت اللجنة عملها، وقامت بفهرسة ما أمكن من أمهات كتب الفقه المعتمدة، ورتبت تلك الفهارس على الحروف الهجائية، ليسهل على م يشارك في تحرير الموسوعة الرجوع إلى ما يريد دون مشقة.

2- موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي:

وهي موسوعة صادرة عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر، وقد صدر بها قرار وزاري في سنة 1960م.

وكان من عمل اللجنة: ترتيب أسماء أبواب الفقه فيها وفقاً للترتيب الهجائي، وشملت أحكام المذاهب الفقهية الثمانية: (الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، والإمامية، والزيدية، والإباضية) وتناولت الموسوعة مسائل أصول الفقه، والقواعد الفقهية.

وقد سميت بعد ذلك: (موسوعة الفقه الإسلامي).

ولأسف فقد توقف العمل في هذه الموسوعة بعد أن صدر منها خمسة وعشرون مجلداً.

3- الموسوعة الفقهية الكويتية:

نشطت وزارة الأوقاف الكويتية في إحياء التراث الإسلامي، وفي مقدمة ما قامت به من مشاريع مشروع (الموسوعة الفقهية).

وصدر من هذه الموسوعة حتى الآن حوالي (42) مجلداً ورتبت الموضوعات فيها بحسب الحروف الهجائية وتناولت المذاهب الثمانية.

والجدير بالذكر أن عمل لجان هذه الموسوعة قد تعرض لبعض الصعوبات وتوقف العمل بها عدة مرات، وآخرها ما كان من جراء الغزو العراقي للكويت، ولكن القائمين على أمر الموسوعة استعادوا نشاطهم، فبعد تحرير الكويت تابعت الموسوعة إصدار ما كتبت.

❖ ثانياً: الدراسات الفقهية الفردية:

تحمس كثير من فقهاء هذا العصر لصياغة الفقه الإسلامي صياغة مناسبة ورأوا أن يكون لهم شرف العمل المخلص في هذا المجال، فتعددت دراساتهم الفقهية المقارنة التي استفاد بها الطلاب والباحثون ورجال القضاء على السواء.

ومن هؤلاء على سبيل المثال:

1. الأستاذ قدرى باشا، الذي وضع مجموعته الفقهية الفردية.
2. الأستاذ الشيخ محمد أبوزهرة، الذي بلغت مؤلفاته سبعة وثلاثين مؤلفاً، الكثير منها في الفقه وأصوله.

3. الأستاذ عبدالقادر عودة، أحد رجالات القضاء في مصر، والذي وضع كتاب (التشريع الجنائي الإسلامي).

4. الأستاذ مصطفى الزرقاء، العالم السوري، صاحب المؤلفات العديدة في مجال تقنين الفقه الإسلامي.

ثم توالي العلماء في التأليف في الدراسات الفقهية، وبخاصة بعد إنشاء كليات الشريعة، والحقوق، والدراسات الإسلامية، في مختلف الأقطار الإسلامية، حيث تنوعت المواد والتخصصات لدقيقة في الفقه الإسلامي.

عوامل أخرى أدت إلى النهوض بالفقه الإسلامي في هذا العصر

هناك عوامل أخرى أدت إلى النهوض بالفقه الإسلامي في هذا العصر منها:

✓ المؤتمرات والندوات الفقهية

الندوات والمؤتمرات العلمية الفقهية تقارب في عملها عمل المجامع الفقهية، إلا أن المجامع تعقد بشكل دوري منتظم، أما المؤتمرات فتُعقد بين فترة وأخرى في إحدى الدول وتقدم فيها الأبحاث التي تظهر عظمة الإسلام ونظرته الواقعية في حل مشاكل الحياة العصرية.

✓ الجامعات الإسلامية

فقد ظهرت الجامعات الإسلامية في هذا العصر وبلغت العشرات وقد تخرج فيها المتخصصون في الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي وكان لها دورها في النهضة الفقهية في هذا العصر.

✓ ظهور الكتب الفقهية المتنوعة

وهي بلا شك ثروة فقهية زاخرة، مما يبرز الاجتهاد الفقهي، ويغطي الساحة إلى حد ما، مع العناية بنشر كتب أصول الفقه الذي تتضمن الدعوة إلى الاجتهاد ونبذ التقليد.

✓ المراكز الثقافية الإسلامية

التي توجد في الدول الإسلامية، وغير الإسلامية بالنسبة للأقليات المسلمة، وهذه المراكز تحقق صحة فكرية وفقهية وتقدم الخبرات للطلاب والباحثين.

✓ البنوك الإسلامية

وهي المولود الجديد في العصر الإسلامي، والتي تعمل بجد واجتهاد لتجنب كارثة الربا ومخاطره وتشارك في قضايا السكن والسكان والعمال وتحل أزمة السكن والبطالة وتمد المشاريع النافعة بالدعم المالي.

✓ الإعلام الإسلامي

فقد أنشئت إذاعات متخصصة للقرآن والسنة والعلوم الإسلامية في كثير من الدول الإسلامية كما أطلقت في الآونة الأخيرة بعض القنوات الفضائية التي تعنى بالعلوم الشرعية بالإضافة إلى إنشاء أعداد كبيرة من المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) التي تخصص في نشر العلوم الشرعية، ومنها الفقه، كما أصدرت أيضاً العديد من الصحف والمجلات الدينية، والعديد من الدوريات العلمية المحكّمة في مجال الشريعة.